خصوصية الاستثمار السياحي في العراق

م. ناوية لعب جبر

أ.م. شمائل عبر الله الطون

(الجامعة المستنصرية/ كلية القانون)

الخلاصة:-

يعد القطاع السياحي ذا أهمية كبيرة في العديد من الدول نظراً لما له من أهمية في زيادة وتنويع مصادر الدخل القومي لأي بلد وما تحقّقه هذه الزيادة من عائد مادي ومعنوي لهذه البلدان فضلاً عن دوره في تنمية وتطوير البيئة والثقافة والبنية التحتية. يعد القطاع السياحي في العراق أحد أهم الأنشطة الاقتصادية المهمة وان الاستثمار السياحي يعد عنصراً مهماً من عناصر التنمية اذا متوافرت الظروف الملائمة والذي بدوره سيساعد في تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي واسع من خلال استثمار الموارد الموجودة في المناطق السياحية الدينية ومناطق الاهوار في جنوب العراق وعلى الاخص بعد ادراج الاهوار ضمن مناطق التراث العراقي عام ٢٠١٦ .

اذ ان العراق يمتلك العديد من الموارد المهمة والتي تعد من مقومات اساسية لقيام السياحة بأنواعها المختلفة حيث يحظى العراق بثروة سياحية متنوعة وفريدة فهو مهد الحضارات التي تركت اثارها على التراث الانساني ، اذ يتميز بجغرافية غنية بالاضافة الى التنوع الحيوي والمناخي الذي يشكل عامل جذب للسياحة الترفيهية ووجود الكثير من العتبات المقدسة التي شكلت عامل جذب للسياحة الدينية ، لكن ظروف الحروب والارهاب وضع حداً من توجه الحكومة بالاهتمام بهذا القطاع واعتمدت فقط على الايرادات النفطية ولكن رغم ذلك بقت السياحة الدينية رائجة في السنوات الاخيرة ولذلك لابد من اعطاء دور مهم وبارز للسياحة من خلال تقديم تسهيلات التأشير واقحام القطاع الخاص فيها ، اضافة الى ربط العراق بدول الجوار بخطوط نقل حديثة وسريعة وتنمية البنى التحتية .

وقد تم تقسيم الموضوع الى ثلاث مباحث الاوّل عن مفهوم الاستثمار السياحي في العراق ، والثاني عن سمات الاستثمار السياحي ، اما المبحث الثالث عن دور الاستثمار السياحي في العراق.

Abstract:

The tourism sector is of great importance in many countries due to its importance in increasing and diversifying the sources of national income for any country and the material and moral return that this increase brings to these countries, as well as its role in the development and development of the environment, culture and infrastructure.

The tourism sector in Iraq is one of the most important economic activities and that tourism investment is an important element of development if the appropriate conditions are available, which in turn will help in achieving broad economic and social growth by investing the resources in the religious tourist areas and the marshlands in southern Iraq, especially after the inclusion of The marshes within the Iraqi heritage areas in 2016.

As Iraq possesses many important resources, which are essential components for the establishment of tourism of various types, as Iraq enjoys a diverse and unique tourist wealth. Many of the holy shrines that formed an attraction for religious tourism, but the conditions of wars and terrorism put an end to the government's direction Interested in this sector and relied only on oil revenues, but despite that, religious tourism has remained popular in recent years. Therefore, it is necessary to give an important and prominent role to tourism by providing visa facilities and involving the private sector in it, in addition to linking Iraq with neighboring countries with modern and fast transport lines and developing infrastructure.

The subject has been divided into three sections, the first on the concept of tourism investment in Iraq, the second on the characteristics of tourism investment, and the third topic on the role of tourism investment in Iraq.

المقدمة :-

زادت أهمية النشاط السياحي في العالم خلال العقود الاخيرة نظراً لما يمثله من مورد اقتصادي مهم يزيد على واردات النشاطات الاقتصادية الاخرى بل ان ايرادات الانشطة السياحية أصبحت تمثل المورد الرئيسي لعدد من الدول كمصر وتونس ولبنان وسنغافورة .

يعتبر القطاع السياحي في العراق احد اهم الانشطة الاقتصادية المهمة وان الاستثمار السياحي يعتبر عنصراً مهماً من عناصر التنمية اذا ماتوافرت الظروف الملائمة ، الامر الذي سيؤدي الى تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي واسع من خلال استثمار الموارد الموجودة في المناطق السياحية الدينية ومناطق الاهوار في جنوب العراق وعلى الاخص بعد ادراج الاهوار ضمن مناطق التراث العالمي عام ٢٠١٦ .

يعتبر الاستثمار السياحي خطوة مهمة في تنوع موارد الاقتصاد العراقي وخلق هيكلية اقتصادية حديثة ومتوازنة متحررة من الاعتماد على مورد واحد للاقتصاد هو النفط وبناءً على ذلك فان الضرورة الان اصبحت ملحة باتجاه تنوع مصادر الاقتصاد بالاتجاهات التي تخدم خطة التنمية الوطنية .

ان استتباب الامن والاستقرار والطمأنينة عوامل اساسية للمستثمرين في الدخول الى الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية ومنها قطاع السياحة ، اذ ان في العراق مواقع

سياحية ودينية واثرية وتاريخية لهذا الاستثمار، وعليه لا بد لأصحاب القرار في قطاع السياحة الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتوفرة في قطاع السياحة بشكل عام والسياحة الدينية بشكل خاص وذلك لن يحصل دون ان نسمح للقطاع الخاص من القيام بدوره في هذا الاتجاه من خلال وضع استراتيجيات لتنمية هذا القطاع وتسهيل فعالياته على اساس المنافسة الاقتصادية السليمة وفق اليات اقتصاد السوق ولذلك فان تفعيل السياحة والاستثمار السياحي التي تعد من المشاريع المربحة حيث ان البيئة السياحية تعد من البيئات الخصبة التي تعطي ايرادات مالية مهمة بسبب وجود العتبات المقدسة والمرقد الدينية الاخرى والمعالم الحضارية والاثرية والتاريخية التي تمتلكها بها ارض العراق ، لذلك يتطلب فتح الاستثمار في هذا القطاع وتأسيس بنية تحتية متطورة تنسجم وحركة السياحة الدينية بأعتماد ارقى وافضل التقنيات العالمية من منشآت واسكان فنادق ومطارات ومجمعات تجارية وطرق ومدن سياحية متكاملة من شأنها ان تحقق جذباً سياحياً للزائرين اذ لازالت حجة الوضع الامني تقف دون البدء بتفعيل الاستثمارات في هذا القطاع على الرغم من ان الكثير من المحافظات العراقية توجد فيها اماكن دينية وعتبات مقدسة ومواقع اثرية وتاريخية تتمتع بأستقرار امني نسبي لذلك من الممكن ان يتعاون القطاع الخاص مع الدولة في ظل اقرار قانون الاستثمار الاجنبي للبدء في تنمية قطاع السياحة من اجل تنويع مصادررغد الاقتصاد العراقي كجزء من الاصلاحات .

مشكلة البحث :-

رغم توفر كافة المتطلبات (الطبيعية ،الدينية ،التاريخية والاثرية) للاستثمار السياحي ومايؤدي من الاعتماد على هذه المتطلبات من تحقيق التنمية الاقتصادية الا انه لم تستغل بالشكل الافضل بحيث تتحقق الاهداف المرجوة منها .

هدف البحث:-

التعرف على مفهوم الاستثمار السياحي وانواعه وخصائصه واهميته وكذلك التعرف على ايجابياته واهم المشاكل والمعوقات التي تواجه الاستثمار السياحي في العراق والوقوف على الامكانيات المتوفرة في العراق لتفعيل هذا النوع من الاستثمار.

تقسيم البحث :-

للاوصول الى الهدف من الدراسة تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث الاول عن مفهوم الاستثمار السياحي والثاني عن سمات الاستثمار السياحي والثالث عن دور الاستثمار

السياحي في العراق وعلى النحو الاتي :-

المبحث الأول:- مفهوم الاستثمار السياحي

المطلب الأول :-تعريف الاستثمار السياحي

المطلب الثاني :- أهمية الاستثمار السياحي

المبحث الثاني :- سمات الاستثمار السياحي

المطلب الأول :- خصائص الاستثمار السياحي

المطلب الثاني :- انواع الاستثمار السياحي

المبحث الثالث :- دور الاستثمار السياحي في العراق

المطلب الأول :- ايجابيات الاستثمار السياحي في العراق

المطلب الثاني :- المعوقات التي تواجه الاستثمار السياحي في العراق

المبحث الأول :- مفهوم الاستثمار السياحي :-

ان الاستثمار السياحي يهدف الى تنمية وتطوير رأس المال المادي والبشري والذي يعد جزءاً من العملية الانتاجية والخدمية في النشاط السياحي .

ولمعرفة ذلك نقسم هذا المبحث الى مطلبين الاول عن تعريف الاستثمار السياحي والثاني عن أهمية الاستثمار السياحي وعلى النحو الآتي :-

المطلب الاول :- تعريف الاستثمار السياحي :-

يعرف الاستثمار السياحي بأنه مجموعة من الانشطة والخدمات والصناعات التي تتكون منها خبرة السفر والنقل والمواصلات واماكن الطعام والشراب والمحلات ووسائل التسلية وخدمات الضيافة الاخرى المتاحة للأفراد او المجموعات التي تسافر بعيداً عن موطنها الاصلي ، هذا التعريف يعتبر السياحة منظومة متكاملة من العلاقات التي تحتاج الى رؤية سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية تسهم في تفعيل هذا القطاع الحيوي والمهم . ١

كما يعرف بأنه مجموعة من الاجراءات والخطوات التي تقوم بها جهة مسؤولة او يقوم بها المستثمر بهدف جذب السياح وتنشيط السياحة . ٢

ان السياحة هي ظاهرة اقتصادية واجتماعية وحضارية تطورت عبر تعاقب الزمن وكثرت أهميتها بعد التطور العلمي والتقني الحديث وخصوصاً في الفترة الاخيرة المتمثلة بالتطور الكبير لوسائل الاتصال والمواصلات حيث ازداد تقارب البلدان وازداد قوة الاتصال الحضاري معها ، اضافة الى الشعور المتزايد من قبل الناس بالحاجة الى السياحة طلباً للراحة والمتعة وزيادة المعرفة . ٣

كما ان الاستثمار هو أحد الفعاليات الاقتصادية المهمة التي تتوقف عليها عملية التنمية الاقتصادية ، إذ يتوقف معدل النمو الاقتصادي في اي بلد وفي اي وقت على الاستثمارات من حيث الكم والنوع وعلى هذا الاساس اولت المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء أهمية بالغة للاستثمار ووفرت له البيئة الملائمة التي تعمل من خلالها ويؤدي دوره المطلوب حيث عرف صندوق النقد الدولي الاستثمار بأنه (الطلب على اموال الانتاج) او (الفرق بين الدخل المتاح والطلب على الاستهلاك) كما وعرفه الاقتصادي الشهير كينز بأنه (الاضافة الجارية بقيمة التجهيزات الرأسمالية التي تحدث نتيجة النشاط الانتاجي لفترة معينة او انه الاضافة الحالية الى قيمة رأس المال الحالي التي تنتج عن النشاط الاقتصادي لفترة معينة . ٤

وعليه يعد الاستثمار في القطاع السياحي جزءاً لا يتجزأ من الاستثمار الكلي للبلد ولايختلف الاستثمار السياحي بالعموميات عن انواع الاستثمار الاخرى ، فالاستثمار بصورة عامة يهتم بتنمية وتطوير رأس المال المادي والبشري بهدف زيادة الانتاج كما ونوعاً ، كذلك الاستثمار السياحي يهتم بتنمية وتطوير رأس المال المادي والبشري الذي يعد جزءاً من العملية الانتاجية والخدمية في النشاط السياحي . ٥

وعليه فان الاستثمار السياحي هو ذلك الاستثمار الذي يوجه المستثمر اياً كان عربياً او اجنياً جزءاً او كلاً من امواله التي بحوزته في الفرص الاستثمارية السياحية المتوفرة في

العراق ومما يشجع على الاستثمار ان الحركة السياحية العالمية تطورت بشكل كبير فخلال العشرين سنة الاخيرة تضاعف عدد المسافرين والسياح في العالم من ٧٠٠ مليون فرد الى ١,٦ مليار سنوياً وقد ازداد هذا النشاط السياحي نمواً بنسبة ٤% قبل احداث ١١ ايلول في الولايات المتحدة الامريكية والردة السريعة التي حصلت ازاء هذا الهجوم وان مائفقه هؤلاء السياح ٤٦٣ مليار دولار لغاية ٢٠٠١ ويوفر فرص عمل للجنسين (رجال ونساء) حوالي ٢٠٠ مليون يشكلون ٨% من العمالة العالمية ، الا ان نسبة النساء تشكل ٧٠% ونصف هذا العدد اعمارهم ٢٥ سنة فأقل ، هذه المؤشرات تدل على ان الحركة السياحية ناشطة في العالم ويمكن ان تنتشط في المنطقة العربية لما لها من سمات وخصائص تاريخية وحضارية تشجع على اقامة مرافق سياحية تخلق الطلب السياحي لدى الافراد ولذلك فان المستثمر العربي او الاجنبي هو ذلك المستثمر الذي يطلب استثمار امواله في تنشيط السياحة في العراق كجمال وفرصة استثمارية لتشغيل ماله من موارد وفي مختلف المناطق والمواقع الاثرية والتاريخية او الدينية .٦

ولما كان العراق يمتلك مقومات سياحية كثيرة ومتنوعة دينية وتراثية وترفيهية فضلاً عن المقومات الطبيعية من جبال وشلالات وسواحل وانهار واهوار وبحيرات تشكل مجموعها عنصر جذب سياحي يمكن ان نؤسس عليه فرص استثمارية مغرية لاسيما وان العراق انتقل بعد عام ٢٠٠٣ الى فلسفة جديدة في ادارة الاقتصاد هي فلسفة الاقتصاد الحر والانفتاح الاقتصادي والتي بمقتضاها يتمكن القطاع الخاص من ان يلعب دوراً ريادياً مميزاً في تطوير بنية القطاع السياحي في العراق وتأهيل مرافقها الحالية الى المستوى الذي يجعل منها قطاعاً اقتصادياً منتجاً والمباشرة باستثمارات مثالية في مجال المرافق السياحية الجديدة ، وتأخذ في مجال السياحة الدينية التي تتوفر لها فرص استثمارية مثالية وكذلك السياحة الترفيهية التي تتوفر لها فرص واعدة سواء في اقليم كردستان /العراق او في المحافظات الاخرى ، لاسيما ان القطاع السياحي في العراق لم يزل يعاني من التخلف والاهمال وعدم توجه الاستثمارات اليه سواء قبل عام ٢٠٠٣ او بعدها ، الامر الذي يجعل من هذا القطاع فرصة استثمارية واسعة ومتنوعة ومغرية تجذب المستثمرين المحليين والاجانب على حد سواء .٧

وقد عرفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي بأنه (النتمية الاستثمارية للسياحة التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة الى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل والقواعد المرشدة في مجال ادارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة .٨

كما ان الاستثمار السياحي هو الاستثمار في احد المجالات التي يغطيها قطاع السياحة والتي يمكن اجمالها في محورين اساسيين ، الاول يتعلق بالاستثمار في التجهيزات والتسهيلات السياحية حيث يشمل ثلاث قطاعات اساسية هي خدمات الاقامة والاعاشة والترفيه ، خدمات النقل ، خدمات الاتصال ، اما الثاني فيتعلق بالثروة السياحية وتشمل مواقع التراث الثقافي والتاريخي ومواقع التراث الطبيعي .٩

كما ويعرف الاستثمار السياحي بأنه (كل اقامة لمنشآت سياحية وفق القواعد المتعلقة بالفندقة واسس الاستثمار بشكله العام والتي تقام داخل مناطق التوسع السياحي وتعتمد بشكل اساسي على العقار السياحي المهياً لانجاز هذه البرامج المحددة في مخطط التهيئة السياحية .١٠

ومن التعاريف السابقة يتبين لنا الاتي :-

١- ان هذا النوع من الاستثمار يتطلب ايدي عاملة كثيرة سواء كانت ايدي عاملة عادية او مخصصة بالخدمات السياحية .

٢- ان هذا النوع من الاستثمار يتصل بشكل كبير بأستقرار الاوضاع السياسية والامنية للدولة ، فأى تدهور في هذه الاوضاع يؤدي الى ضعف الاستثمار .

٣- يتأثر هذا الاستثمار بالتشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار في اي دولة فمتى ماكانت التشريعات والقوانين مرنة كلما ساهم ذلك في زيادة المشاريع السياحية وكلما حصل العكس ادى الى ضعف في هذا الاستثمار .

٤- تتسم المشاريع السياحية بعدم المرونة ونظراً للطابع الرسمي للسياحة فإن ذلك يؤثر سلباً على الرغبة في الاستثمار السياحي من اصحاب رؤوس الاموال الصغيرة والمتوسطة حيث لايمكنهم ان يجدوا بعض رؤوس اموالهم لمدة معينة عكس الدولة او اصحاب رؤوس الاموال الذين يمكنهم تحمل بعض المخاطر كموسمية النشاط السياحي. ١١

المطلب الثاني :- أهمية الاستثمار السياحي :-

تتمتع عملية الاستثمار من بين الكثير من العمليات الاقتصادية بأهمية كبيرة لان الاستثمار يمثل العنصر الحيوي والمؤثر لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية حيث ان كل زيادة في الاستثمار يؤدي الى زيادة في الدخل ، والاستثمار كمصطلح يقصد به تشغيل الاموال وتخصيصها في المجالات او الفرص الاستثمارية التي يعتقد المستثمر بأنها فرص ذات أهمية تحقق أفضل مورد في اقل مستوى من المخاطر وان احد مجالات الاستثمار هو الاستثمار السياحي والذي يقصد به ذلك الجزء من القابلية الانتاجية الموجهة الى تكوين رأس المال السياحي (امادي والبشري) بقصد زيادة طاقة البلد السياحية

كالفنادق والمدن السياحية. ١٢

لقد اصبحت السياحة احدى اهم صناعات العالم الرئيسية في الوقت الحاضر ، اذ زادت معدلات نموها عن نمو الزراعة والصناعة ، كما زادت اهميتها لجميع الصناعات التحويلية التقليدية والخدمات من حيث المبيعات والعمالة وجلب العملات الصعبة (عدا تجارة البترول) وزادت ايراداتها العالمية عن الناتج الاجمالي لأي دولة من دول العالم عدا الولايات المتحدة واليابان. ١٣

وقد ادى تدهور الصناعة وزيادة نفقاتها في معظم الدول الصناعية المتقدمة كالولايات المتحدة وبريطانيا الى الاهتمام الكبير بالتنمية السياحية نظراً لكونها مجالاً حيوياً لانتاج فرص عمل ، اضافة الى ادخال النقد الاجنبي ، فاصبحت لها أهمية في السياحة الدولية وسعت هذه الدول للتقدم فيها حيث سعت جاهدة الى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحقيق التنمية السياحية ، وبهذا اصبحت السياحة تمثل في الكثير من بلدان العالم حلقة

اساسية من حلقات الاقتصاد الوطني ، وعاملاً فاعلاً في حركة التغيير الاجتماعي ولذلك فقد احتلت مساحة واسعة من اهتمامات الباحثين في مجال التخطيط والتنمية القومية . ١٤ وتظهر اهمية الاستثمار السياحي من حيث كونه يحقق منافع عديدة للبلد تتمثل بالاتي :-
اولاً:- اهداف اقتصادية:- تتمثل بالاتي :-

١-توفير رأس المال اللازم لدفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الطاقة الانتاجية في اي دولة من الدول.

٢-ايجاد مشاريع تنموية تحقق مردودات اقتصادية للبلد وتنشيط الحياة الاقتصادية .

٣- ترميم وتأهيل مناطق الجذب السياحي بقصد زيادة الايرادات السياحية التي تساهم في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات . ١٥
ثانياً:- اهداف سياسية :- وتتمثل بالاتي :-

١-رفع مكانة الدولة سياسياً من خلال رفع القدرة الامنية واداء النظام السياسي بشكل قوي .

٢-تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول والمنظمات الاخرى.

٣-تغيير سلوك الافراد وانتظامهم في المشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع مما يحقق امن الوطن . ١٦

ثالثاً:- اهداف اجتماعية :- تتمثل بالاتي :-

١-رفع مستوى المعيشة من خلال ايجاد فرص عمل للشباب .

٢-سد الفجوة التنموية الاقتصادية بين محافظات الدولة المتطورة وغي المتطورة من خلال الحد من الهجرة الداخلية وهذا عن طريق تطوير مناطق الجذب السياحي .

٣-القضاء على كافة اشكال الفساد الاجتماعي والامراض الاجتماعية الخطيرة التي تنتج من البطالة من خلال ايجاد فرص عمل جديدة . ١٧

وعليه فان السياحة تعمل على خلق ثلاثة انواع من العمالة هي :-

١-العمالة المباشرة :-في الفنادق والمطاعم السياحية ووكالات السفر وغيرها كما ان العمالة المتولدة عن وحدة واحدة من الانفاق في القطاع السياحي تمثل ضعف العمالة المتولدة عن وحدة واحدة من الانفاق في اي قطاع اخر.

٢-العمالة غير المباشرة :-وتشمل فرص العمل التي تتولد في القطاعات التي يعتمد عليها القطاع السياحي كالزراعة والصناعة في توريد الطعام والاثاث والملابس والمباني ... الخ ، كما تبين ان كل تسع فرص عمل في قطاع السياحة والفنادق تقابلها فرص عمل واحدة غير مباشرة في القطاعات الاخرى ، وبالتالي فهي تسهم بالتخفيف من ازمة البطالة التي تعاني منها الكثير من الدول.

٣-العمالة المحفزة :-وهي العمالة التي تتولد نتيجة للانفاق السياحي .

حيث اثبتت الدراسات الاقتصادية ان كل غرفة في فندق يتولد عنها ما بين ١,٧-٢ فرصة عمل مباشرة بالاضافة الى فرص عمل غير مباشرة في القطاعات الاخرى المرتبطة بالقطاع السياحي مما يعني ان النشاط السياحي الفندقية يولد ما بين ٢,٧-٣ فرص عمل مباشرة وغير مباشرة لكل غرفة فندقية . ١٨

وعليه فان السياحة قطاع اقتصادي يشكل نسبة مهمة في تكوين الاقتصاد القومي كما ان السياحة وسيلة من وسائل التوجيه الفكري وتبادل الثقافات بين الشعوب حيث تعد من الناحية الاجتماعية وسيلة للحصول على الراحة الجسمية والمتعة النفسية كما انها تساعد على تحسين البيئة وتوفير الراحة للمواطنين الى جانب اسهامها في تعزيز وابرار الواجهة الحضارية للشعوب كما يمكن اعتبار السياحة متى ماتوافرت مقوماتها بترولاً لمن لايترول له، وعماد اقتصاد من لازراعة ولاتعدين ولاصناعة كافية عنده .

المبحث الثاني :-سمات الاستثمار السياحي :-

يعتبر الاستثمار السياحي من اهم العوامل التي تجذب السياح من خلال توفير انواع عديدة من الخدمات والمرافق بمستوى عالي من الكفاءة ،فالسائح يرغب في البلدان التي تتوافر فيها المطارات والخدمات المصرفية وخدمات الاتصال وغيرها بكفاءة وسرعة اضافة الى امكان الإقامة اللائقة .

يتمتع الاستثمار السياحي بمجموعة من الخصائص كما ان الاستثمار السياحي على انواع ولذلك سنقسم هذا المبحث الى مطلبين الأول عن خصائص الاستثمار السياحي والثاني عن انواعه وعلى النحو الاتي :-

المطلب الأول :-خصائص الاستثمار السياحي :-

ان الاستثمار السياحي هو ذلك الجزء من القابلية الانتاجية الموجهة الى تكوين رأس المال السياحي المادي والبشري بغية زيادة طاقة البلد السياحية مثل بناء الفنادق والمدن السياحية والجامعات والمعاهد السياحية والبنى الارتكازية التي تدعم السياحة .١٩ يتصفلا الاستثمار السياحي بمجموعة من الصفات والخصائص التي تميزه عن باقي الاستثمارات والتي يمكن توضيحها بالاتي :-

١-ضخامة الاموال اللازمة للاستثمار في المشاريع السياحية لكون اغلبها يتضمن انشاءات ضخمة عقارية وابنية حديثة ذات تكاليف عالية تضم تكاليف الاراضي السياحية وكثرة المضاربين عليها ،والاعتناء بواجهة المنشآت والفنادق والاثاث والديكور مما يزيد من تكاليف الاستثمار . ٢٠

٢-طول فترة انشاء المشروع السياحي نسبياً وقد تصل الى عدد من السنوات في الدراسة والانشاءات والدعاية والترويج ...الخ حتى يؤتي المشروع ثماره ويبدأ بأعطاء العائد ويتطلب ذلك استيراد الكثير من المستلزمات التي لا تتوفر في السوق المحلي مع تعرضها الى مخاطر عدم الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي محلياً وعالمياً . ٢١

٣-تأثر الاستثمارات السياحية بظاهرة الموسمية ،حيث ان موسمية الطلب السياحي تؤدي الى عدم امكانية تحقيق معدلات مرتفعة من الاشغال على مدار السنة ومن ثم عدم تمكنها من تحقيق ارباح مرتفعة . ٢٢

٤-زيادة الدخل المتولد عن الاستثمار السياحي لازدياد عدد السياح الذين يدخلون للبلد للتمتع بالمنشاءات السياحية التي سيتم اقامتها من قبل المستثمرون وذلك بفرض رسوم التمتع في هذه المنشآت او دخول اراضي البلد ، اضافة الى مايدرہ الاستثمار على المستثمرين من دخسل وتشير الاحصائيات ان عدد الفنادق السياحية في محافظة كربلاء بأتجاه الزيادة فقد وصل الى ٢٣٠ فندق سنة ٢٠٠٤ وبعدهد(١٥٤٦٣) سرير وبعدهد ليالي

اقامة (٨٦٤٩٩٣١) وبأجرة يومية (٣٠) الف دينار ، فان اجمالي الايراد سيكون (٢٥٩٤٩٨) مليون دينار ويتضح من ذلك ان حجم الايراد السنوي رغم عدم الاهتمام بالسياحة نتيجة الظروف التي مر بها ويمر العراق وبهذا يمكن القول ان السياحة يمكن ان تكون مصدراً رئيسياً لتمويل الموازنة العامة عند توفر مقوماتها الضرورية وتهيئة كل المستلزمات السياحية المطلوبة. ٢٣

٥- يمتاز المشروع السياحي بالاعتماد الكثيف على عنصر العمل ، اذ يعد جزءاً من القطاع الخدمي الذي يمتاز بصعوبة احلال الالة على عنصر العمل ، اذ يبقى عامل الخدمة هو الاساس في تقديم الخدمة السياحية. ٢٤

٦- طول مدة استرداد رأس المال حيث ان الاستثمار في المشروع السياحي يعد من القرارات الصعبة التي يتخذها المستثمر بسبب نوع وطبيعة هذا الاستثمار الذي يحتاج الى رؤوس اموال كبيرة وبالتالي طول مدة الاسترداد لرأس المال الثابت مما يجعل المستثمر في حالة غير مطمئنة يعكس توجهه نحو الاستثمار في قطاعات اخرى. ٢٥

٧- يتأثر المشروع السياحي بشكل كبير بالبيئة المحيطة به حيث يتأثر بالبيئة السياسية والامنية ، فالمشاريع السياحية حساسة جداً للاحداث الامنية والسياسية وكذلك يتأثر بالبيئة الاقتصادية ، ناذ يرتفع نسب الاشغال والتشغيل في فترات الرخاء والذروة السياحية وتحسين الوضع الاقتصادي على عكس موسم الكساد كما يتأثر المشروع السياحي بالبيئة الاجتماعية ، فهناك بيئة منفتحة اجتماعياً ودينيّاً داعمة للاستثمار السياحي ، وهناك بيئة تعارض اقامة المشاريع السياحية وتضع الشروط في اقامتها الا في مجالات خاصة كالسياحة الدينية. ٢٦

٨- تؤثر التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار في اي دولة على الاستثمار السياحي فيقدر مرونة التشريعات تكون الاستثمارات السياحية مرنة وتقل بقدر التعقيدات والعراقيل التي تكبح العملية الاستثمارية. ٢٧

المطلب الثاني:- أنواع الاستثمار السياحي:-

أنواع الاستثمار السياحي العربي

يمكن أن يأخذ الاستثمار السياحي العربي والاجنبي الانواع الاتية :

1- الاستثمار السياحي المباشر: يشير الاستثمار السياحي المباشر الى عملية توظيف اموال غير وطنية يملكها افراد من جنسيات عربية او اجنبية وفق قوانين الاستثمار السائدة في الدول التي يتحقق فيها الاستثمار وحسب الاتفاقيات التي تجري بين طرفي الاتفاق وهم الدولة المضييفة والمستثمر العربي او الاجنبي وربما تسمح له هذه الاتفاقيات بإدارة استثماراته من بلده بواسطة وكلاء أو مديرين يختارهم بنفسه أما عن كون الاستثمار سياحي فهو ان يكون توظيف الاموال في قطاع السياحة فالمستثمر يقدم راس المال وتقدم الدولة المضييفة التسهيلات اللازمة الاخرى لهذا الاستثمار في المواقع السياحية والاثارية والتاريخية والدينية وطالما هو استثمار فهو ينطوي على افق زمني طويل لأنه استثمار في موجودات ثابتة ذات عمر اقتصادي طويل الاجل وقد لعبت الشركات متعددة الجنسية دورا واضحا وكبيراً في هذا النوع من الاستثمار، وللاستثمار الاجنبي مكونات ثلاث هي الاتي (عبد الغفار/ 2002)

1- راس المال الممتلك (Equity capital) :

وهو مبلغ راس المال الذي يستثمره المستثمر الاجنبي المباشر لشراء حصة في مشروع في دولة اخرى هي غير الدولة التي ينتمي اليها وقد عرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الاجنبي المباشر بانه مباشر عندما يمتلك المستثمر ما نسبه (١٠) او اكثر من راس مال الشركة المساهمة او ما يساوي النسبة في الشركة غير المساهمة الا ان بعض الدول المضيفة للاستثمار تحدد هذه النسبة كما هو في فرنسا التي حددتها نسبة ٢٠% تخوفا من تحرر راس المال الاجنبي داخل فرنسا في حين خلت قوانين الكثير من الدول من تحديد لهذه النسبة كما هو الحال بالنسبة للقانون المغربي وهذا يتيح لراس المال الاجنبي التحكم بإدارة المنشآت التي يملكها على حساب المصلحة الوطنية (العلاج. ١٩٩٩) وفي بعض الدول العربية تسمح قوانينها للعربي الاستثمار والتملك في اراضيها كالمملكة الاردنية الهاشمية التي ارتفعت استثمارات العراقيين فيها الى حوالي (٥٠) مليون دولار شهريا ومن الدول العربية التي تسمح بالتملك سوريا ايضا رغم عدم ميلنا بالسماع لغير العراقي بالتملك على ارض الرافدين .

2- اعادة استثمار الارباح (Reinvested earning)

أي ان الارباح التي تتحقق يتم توزيع جزء منها على المساهمين وتسمى (Dividens) يتم توزيعها على عدد الاسهم فيحصل كل مساهم على مقسوم ارباح بعدد الاسهم التي يمتلكها مضروبا بحصة السهم الواحد ويسمى (DPS) أي مقسوم ارباح للسهم الواحد اما الجزء المتبقي فيسمى ارباح محتجزة او غير موزعة (Retained earning) وهذا الجزء هو الذي يسمح بإعادة استثماره وحسب ما تسمح به التشريعات القانونية ومنها قوانين الاستثمار.

الاستثمار السياحي غير المباشر :

يمكن للمستثمر ايا كان عربيا او اجنيا ان يشارك في توظيفات امواله في البلد المضيف كأن يكون في الاوراق المالية (الاسهم والسندات) او قروض لشركات دون ان يكون له حق ادارة موجودات الشركة ويسمى هذا النوع من الاستثمار استثمار غير مباشر او استثمار عربي او اجنبي محظي (Arabic or Foreign Portfolio Investment) (كوكب ٢٠٠٢).

ويتم ذلك من خلال تأسيس شركات سياحية تتولى اقامة المنشآت السياحية في المواقع الاثرية والتاريخية والدينية من قبل القطاع الخاص العراقي وطرح اسهم وسندات في سوق الاوراق المالية داخل العراق او خارجه وبالتالي تمكين المستثمر العربي او الاجنبي المساهمة في استثمارات هذه الشركات من اجل دعم قطاة السياحة العراقي وذلك بامتلاك الاوراق المالية التي تمكنه من المشاركة في الاستثمار ويشار الى ان هذا الاستثمار قصير الاجل لان المستثمر باستطاعته بيع ما يملكه خلال ايام او اسابيع لكن ذلك يعني دخول مالك جديد هو المستثمر الذي اشترى ما باعه المستثمر السابق وغالبا ما يتم ذلك من قبل مؤسسات التمويل كالبنوك وصناديق التقاعد وشركات التأمين والمصارف الاستثمارية (عبد الغفار، ٢٠٠٢).

المبحث الثالث: دور الاستثمار السياحي في العراق.

المطلب الأول: إيجابيات الاستثمار السياحي في العراق.

تؤكد غالبية مصادر التنمية أن نسبة كبيرة من موارد البلدان النامية تخصص لإنتاج المواد الأولية ولاسيما القطاع الزراعي، وينسحب هذا الكلام على رأس المال على الرغم من قلته، بمعنى أن البلدان النامية بلدان عرفت منذ القدم على أنها بلدان زراعية تخصصت بمزاولة النشاط الزراعي واعتادت عليه والعراق بوصفه احد البلدان النامية عرف منذ القدم بكونه بلدا زراعيا وسكان العراق القداماء يعتمدون كليا في معيشتهم على مياه نهري دجلة والفرات واستخدموها للزراعة وسقي الماشية واستمر مع تطور الحياة في وادي الرافدين وأصبح القطاع الزراعي يشكل القاعدة الأساسية لاقتصاد العراق حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين وخلال هذه الحقبة الزمنية الطويلة تولدت لدى سكان العراق الخبرة في مجال النشاط الزراعي وبشكل موروث انتقل عبر الاجيال واصبح الاستثمار في النشاط الزراعي هو النمط الاستثماري المفضل حتى نهاية عقد الستينات .

ولكن بعد نهاية النصف الأول من القرن العشرين واكتشاف النفط الخام والتعاقد مع الشركات العالمية لاستثمار هذا المورد ازدادت اهمية النفط في الاقتصاد العراقي وبعد نجاح التأمين في السبعينات ووصل ذروته عام (١٩٨٠) شكلت نسبة النفط ٦١,٠٨% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي العراقي وعام 1977 شكلت الصادرات النفطية ٩٢% من اجمالي الصادرات العراقية اصبح يعرف العراق على انه بلدا نفطيا ومصدرا للنفط في النصف الثاني من القرن العشرين ولكن بقي الاستثمار في النشاط النفطي حكرا على الدولة والقطاع العام فقط وشهد العراق استثمارات على صعيد القطاع الصناعي والنفط في الثمانينات والتسعينات أما الصناعي فكانت القطاع العام مسيطرا عليه وخاصة بتوجيه نحو التصنيع العسكري أما القطاع الخدمي وبالذات التجاري فقد كان للمستثمر الخاص دورا بارزا به لأنه يحقق ربحا عاليا وبمدة زمنية قياسية وأصبح للمستثمر العراقي خبرة كافية في المجال التجاري .

أما النشاط السياحي كونه قطاع حدث نسبيا للمستثمر العراقي فهو يتردد بالدخول إلى المجال الذي لا يمتلك خبرة كافية فيه اضافة إلى العادات والتقاليد والالتزام الديني الذي كان له الاثر الكبير في تحويل انظار المستثمر الخاص عن النشاط السياحي أما العوامل المشجعة لزيادة الاستثمار في صناعة السياحة :

هناك جملة من العوامل المؤثرة في تشجيع الأفراد أو الشركات للاستثمار في صناعة السياحة من هذه العوامل الاتي :

١. مدى اتساع السوق السياحية وزيادة المرتبة للطلب الكامن على الخدمات السياحية .
٢. مدى توفر الخدمات العامة والبنية التحتية.
٣. حجم سوق المنافسة وتحديد اتجاهات المنافسة والتكاليف المطلوبة لتنفيذ السياسات التنافسية.
٤. عدد وجنسية شركات الطيران العاملة للمناطق المراد الاستثمار فيها .
٥. توفر ايدي عاملة كفوءة ومعدلات منخفضة للأجور والرواتب .

٦. سياسات تشجيع الدول للمستثمرين عن طريق المنح والقروض .
  ٧. امكانيات الاحلال والإبدال للأبنية حسب القوانين والتشريعات المعمول .
  ٨. نوعية القروض البنكية والتمويل المتوفر .
  ٩. معدل التضخم السنوي لأسعار السلع والخدمات .
  ١٠. معدل سعر الفائدة في البنوك .
  ١١. معدل مصاريف السياح المحليين الاقليميين والدوليين .
  ١٢. معدلات التضخم للمناطق المصدرة للسياح .
  ١٣. معدل سعر تصريف العملات .
  ١٤. توفر ظروف الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الجذب السياحي.
- المطلب الثاني: المعوقات التي تواجه الاستثمار السياحي.**
- وبالرغم من أهمية الاستثمار السياحي إلا إنه هناك بعض المعوقات، ويتطلب حلاً لها ومن هذه المعوقات المعيقة للاستثمار:
١. القوانين والتعليمات السابقة و ما يتعلق منها بتخصيص الأراضي لاقامه المشاريع الاستثمارية المهمة وما له صلة بملكية الأراضي.
  ٢. الروتين والبيروقراطية القاتلة التي ما زالت تشكل عقبة كبيرة بوجه المستثمر.
  ٣. امتناع الدوائر الحكومية المختلفة عن اجراء التسهيلات التي تساعد على تنفيذ المشاريع الاستثمارية.
  ٤. انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري بشكل كبير حيث استطاع المفسدون التلاعب بالقوانين والالتفاف عليها ما أدى إلى زيادة الرشوة والفساد وإعاقة ذلك الاستثمار والتنمية، ومعاناة دوائر البلدية والضريبة والكهرباء والماء والمجاري من آفة الفساد.
  ٥. ضعف ثقافة الاستثمار عند المواطنين.
  ٦. الخلل في الأنظمة المصرفية الحكومية وعدم تعاونها في دعم قطاع الاستثمار والمستثمرين، والحاجة إلى إجراء اصلاحات جذرية في أنظمتها وطبيعة عملها.
  ٧. هيمنة القطاع العام على معظم الاستثمارات الكبيرة في البلد وعدم السماح للقطاع الخاص في الاستثمار.
  ٨. اجراءات دوائر الدولة المتعلقة بتنفيذ المناقصات الخاصة بالمشاريع والقائمة على تجهيز المقاول بالسلف على مراحل مما يساعد على التباطؤ في تنفيذ المشروع والتلكؤ فيه طالما إنه قبض جزءا كبيرا من مستحقاته المالية، وكثير من المقاولين يقبضون السلف ويهربون للخارج ويبقى المشروع دون انجاز.
  ٩. غياب الكفاءات المتخصصة في دوائر الاستثمار خاصة في المحافظات نتيجة نظام المحاصصة وتغليب المصالح الحزبية الضيقة مما أثر على واقع الاستثمار في العراق.
  ١٠. التدهور الأمني الخطير ونشاط عصابات الخطف والاختيال والتهجير وخاصة لرجال الأعمال العراقيين وأصحاب رؤوس الأموال، مما أدى إلى هجرة أغلبهم إلى خارج العراق وتفضيلهم ممارسة نشاطهم الاقتصادي في هذه البلدان والمجاورة منها على وجه الخصوص وتشير آخر الاحصائيات إلى إن المستثمرين العراقيين يحتلون المرتبة الأولى في الأردن من بين المستثمرين، ويشكل هذا عامل طرد للمستثمرين سواء

العراقيين منهم أو الأجانب، فلا استثمار بدون أمن حيث ان الاستثمار يبحث عن أجواء طبيعية مستقرة للعمل بعيدا عن النشاطات العنيفة والارهاب والحروب والتعقيدات القانونية والادارية.

١١. غياب الرؤى والاستراتيجيات والسياسات الموحدة للدولة في مجال التنمية والجال المالي وغيرهما، والاضعاف القسري لدور الدولة في الميدان الاقتصادي حيث أن الاستثمار يبحث عن الوضوح في السياسة الاقتصادية المتبعة في البلد المعني.

الخاتمة

ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث ما يلي:

١. يتمتع العراق بإمكانات هائلة من موارد طبيعية وحضارية ودينية ومقومات سياحية قلما توجد في دولة من دول العالم، وتتميز بتنوعها وأصالتها وتوزيعها الجغرافي الفريد، ولكنها وبسبب مجموعة من العوائق لم تستثمر بشكل صحيح.
٢. فقدت السياحة أهم عنصر من عناصر ديمومتها ونجاحها وهو الاستقرار الأمني والسياسي، فبعد سقوط النظام السابق عزف الكثير من السياح عن الدخول إلى العراق بسبب سوء الوضع الأمني وتصاعد وتيرة عمليات القتل والخطف والتفجير ، ولم تدخل أية مجموعات سياحية باستثناء زوار المراقد الدينية المقدسة وخاصة المزارات الدينية في كربلاء والنجف والكاظمية عبر المنافذ والمناطق الجنوبية من البلاد.
٣. إغفال كبير من قبل الحكومة للدور الكبير الذي يمكن ان تضطلع به السياحة في تنمية وتحسين الاقتصاد العراقي اسوة بباقي الدول مثل لبنان والاردن وتونس ومصر والامارات العربية المتحدة.
٤. هناك نقص كبير وواضح في عدد الفنادق السياحية من الدرجة الممتازة فقد وصل عددها إلى (٥) فنادق فقط وهي متركزة في العاصمة بغداد أي لم تتجاوز ١%، فضلا عن المنشآت السياحية الأخرى والمرافق الخدمية المهمة التي يحتاجها السياح في حلهم وترحالهم، كما إن الموجود من خدمات البنية التحتية من طرائق وشبكات الماء الصافي وخطوط نقل الطاقة الكهربائية لا يفي بالغرض.
٥. عدم وجود شركات سياحة في العراق وكذلك ضعف دور وزارة السياحة والآثار وعدم الاهتمام بالترويج للسياحة في العراق.
٦. اثبتت الدراسة صحة العلاقة الايجابية بين الازيراد السياحي والنتائج المحلي الاجمالي غير النفطي وهذا يدفع إلى أهمية السياحة كقطاع قائد يمكن أن يحرك باقي القطاعات.
٧. التوصيات

٨. بعد البحث في خصوصية الاستثمار السياحي في العراق و بعد الاطلاع على اهم النتائج التي تم التوصل اليها في اطار هذا الموضوع ممكن ان تلخص الى اهم التوصيات التي تتعلق في هذا الموضوع واهمها :
٩. ١- خلق مناخ مناسب لتشجيع الاستثمار في العراق ومن اهمها الاستقرار الامني وهو يرتبط بالدرجة الاساس بالوضع العام في عموم العراق و خاصة المحافظات التي تمتاز بمواقع سياحة مهمه .
١٠. ٢- اصدار تشريعات استثمارية مشجعة على الاستثمار في البلد وتحفز الجهات العربية و الاجنبية لاستثمار في العراق.
١١. ٣- تشغيل العاطلين على العمل لغرض الاستفادة من الطاقات الدفينة التي يتمتع بها الافراد و الاستفادة من المهارات التي تمتعون بها في مجال الاستثمار لتطور البلد وزيادة مدخولات الدولة في هذا المجال .

الهوامش :-

- ١-انظر أ.م.د. رجاء عبدالله عيسى ود.خولة رشيد حسن ، اثر الاستثمار السياحي في تنويع مصادر الدخل في العراق للسنوات(٢٠٠٠-٢٠١٥)، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية، ص.٦
- ٢-انظر حاكم محسن محمد ، دور الاستثمار السياحي العربي والاجنبي في دعم الاقتصاد العراقي ، جامعة اهل البيت ، ص.٥
- ٣-انظر م.سندس جاسم شعيث ، واقع وامكانيات الاستثمار السياحي في العراق،مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ،جامعة القادسية /كلية الادارة والاقتصاد،الجلد ١٠،العدد١٨،٢٠١٤، ص.٣٢٠
- ٤-انظر أ.د. نزار ذياب عساف وم.م. خالد روكان عواد ، الاستثمار الخاص في القطاع السياحي بين فلسفة الاقتصاد الشمولي والاقتصاد الحر(العراق امودجاً) ،جامعة الانبار ، كلية الادارة والاقتصاد،ص.٤
- ٥-انظر مقال المجالات والفرص الاستثمارية، الاستثمار السياحي (المفهوم -الاهمية -السمات) منشور عل موقع :-
<https://uomustansiriyah.edu.iq>
- ٦-انظر حاكم محسن محمد ، مصدر سابق، ص.٦
- ٧-انظر أ.د. نزار ذياب عساف وم.م. خالد روكان عواد ، مصدر سابق، ص.١
- ٨-انظر مقال مفهوم وخصائص الاستثمار السياحي ، الموسوعة المدرسية ، ٢٠١٠/١/٢٠، ص.١
- ٩-انظر الموسوعة المدرسية ، مصدر سابق، ص.٢
- ١٠-انظر طيبي محمد امين ، الضوابط القانونية للاستثمار السياحي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية /جامعة الطاهر مولاي -سعيدة، الجزائر ،(٢٠١٥-٢٠١٦)، ص.٦
- ١١-انظر الموسوعة المدرسية ، مصدر سابق ، ص.٣
- ١٢- انظر م.سندس جاسم شعيث ، مصدر سابق ، ص.١١
- ١٣-انظر مصطفى احمد السيد مكايي ، الاستثمار السياحي في مصر والدول العربية ،ط١، الامارات، ٢٠١٤، ص.١
- ١٤-انظر رشيد سعيداني ، أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية ،مجلة البشائر الاقتصادية،الجلد الثالث ،العدد ٢٠٢، الجزائر ،ص.١
- ١٥-انظر المصدر نفسه، ص.٧
- ١٦-انظر الهام خضير عباس شبر ،محاضرات في الاستثمار السياحي /ماجستير علوم سياحية/كلية العلوم السياحية /الجامعة المستنصرية ،(٢٠١٦-٢٠١٧)، ص.٥
- ١٧-انظر حاكم محسن محمد ، مصدر سابق ، ص.٥
- ١٨-انظر م.سندس جاسم شعيث ، مصدر سابق ، ص.١٣

- ١٩- انظر صالح السعيد و عبدلي هالة ، دور الاستثمارات السياحية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة ،مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد٤، سبتمبر ٢٠١٨، ص.٢٥٥
- ٢٠- انظر الموسوعة المدرسية ،مصدر سابق ،ص.٨
- ٢١- انظر م.سندس جاسم شعيب ،مصدر سابق ،ص.١٣
- ٢٢- انظر عباس فاضل رسن التميمي ،تنوع مجالات الاستثمار السياحي في مدينة كربلاء المقدسة ودورها في معالجة البطالة ،مجلة اهل البيت ، العدد١٥، ص.٢٧٣
- ٢٣- انظر رانيا محمد عبد الحميد علي، الاستثمارات السياحية ومساهمتها في الدخل القومي لمصر ،مجلة السياسة والاقتصاد ،العدد١١، يوليو ٢٠٢١، ص.١
- ٢٤- انظر الاستثمار السياحي (المفهوم -الاهمية -السمات) ،مصدر سابق ،ص.١١
- ٢٥- انظر الهام خضير عباس ،مصدر سابق ،ص.٥
- ٢٦- انظر م.سندس جاسم شعيب،مصدر سابق ،١١
- ٢٧- انظر الموسوعة المدرسية ، مصدر سابق ،ص.٣
- ٢٨ _ عادل قبرصي وعلي قادري، إعادة بناء العراق، استراتيجيات التنمية في ظروف الأزمات، مجلة المستقبل _ ٢٩٥، أيلول، ٢٠٠٣

٢٩ _ Facts on the Hotel catering and Tourism Industry Key Statistics 2001,ILo

- ٣٠_ الخليجة، محمد. حصيلة وفاق عملية الخوصة في المغرب (١٩٩٦-١٩٨٩) ندوة الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصة في البلدان العربية، اصدار مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ١٩٩٩ .
- ٣١_ عبد الغفار، هناء - الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أمودجا دار الحكمة بغداد ٢٠٠٢ .
- ٣٢_ كوكب سرمد التمويل الدولي مدخل في المياكل والعمليات والادوات جامعة الموصل الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ٢٠٠٢ .
- ٣٣_ غانم والمسيبلي، عدنان، لبي حسين صالح دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية (في الجمهورية اليمنية) - مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد ١٩ — العدد الثاني _ دمشق ٢٠٠٣ .
- ٣٤_ جمال وحسن، دنيا حامد، تغريد سعيد، دراسة ميدانية للامكانات السياحية في محافظة كربلاء» مجلة كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية - العدد 140/ اكتوبر/ ٢٠٠٢ .
- ٣٥_ محير وامين، محفوظ صالح، نضال عبد العال، مبادئ الاثار السياحية، بغداد ١٩٨٨ .

المصادر

- ١- أ.م.د رجاء عبدالله عيسى ود.خولة رشيد حسن ، اثر الاستثمار السياحي في تنويع مصادر الدخل في العراق للسنوات (٢٠٠٠-٢٠١٥)، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية .
- ٢- حاكم محسن محمد ، دور الاستثمار السياحي العربي والاجنبي في دعم الاقتصاد العراقي ، جامعة اهل البيت ،
- ٣- سندس جاسم شعيب ، واقع وامكانيات الاستثمار السياحي في العراق، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ،جامعة القادسية /كلية الادارة والاقتصاد، المجلد ١٠، العدد١٨، ٢٠١٨.
- ٤- أ.د نزار نياض عساف وم.م خالد روكان عواد ، الاستثمار الخاص في القطاع السياحي بين فلسفة الاقتصاد الشمولي والاقتصاد الحر(العراق نموذجا) ،جامعة الانبار ، كلية الادارة والاقتصاد.
- ٥- مقال المجالات والفرص الاستثمارية، الاستثمار السياحي (المفهوم -الاهمية -السمات) منشور عل موقع :- <https://uomustansiriyah.edu.iq>
- ٦- طيبي محمد امين ، الضوابط القانونية للاستثمار السياحي في الجزائر ، رسالة ماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية /جامعة الطاهر مولاي -سعيدة، الجزائر ،(٢٠١٥-٢٠١٦)،.

- ٧- مصطفى احمد السيد مكاوي، الاستثمار السياحي في مصر والدول العربية، ط١، الامارات، ٢٠١٤.
- ٨- رشيد سعيداني، أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد ٠٢، الجزائر،
- ٩- الهام خضير عباس شبر، محاضرات في الاستثمار السياحي /ماجستير علوم سياحية/كلية العلوم السياحية /الجامعة المستنصرية، (٢٠١٦-٢٠١٧)، ..
- ١٠- صالح السعيد و عدلي هالة، دور الاستثمارات السياحية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد٤، سبتمبر ٢٠١٨.
- ١١- عباس فاضل رسن التميمي، تنوع مجالات الاستثمار السياحي في مدينة كربلاء المقدسة ودورها في معالجة البطالة، مجلة اهل البيت، العدد١٥، ص٢٧٣.
- ١٢- رانيا محمد عبد الحميد علي، الاستثمارات السياحية ومساهماتها في الدخل القومي لمصر، مجلة السياسة والاقتصاد، العدد١١، يوليو، ٢١١١.
- ١٣- عادل قبرصي وعلي قادري، إعادة بناء العراق، استراتيجيات التنمية في ظروف الأزمات، مجلة المستقبل_ ٢٩٥، أيلول، ٢٠٠٣.

١٤- Facts on the Hotel catering and Tourism Industry Key Statistics 2001,ILo

- ١٥- الحلجة، محمد. حصيلة وافاق عملية الخوصة في المغرب (١٩٩٦-١٩٨٩) (ندوة الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصة في البلدان العربية، اصدار مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ١٩٩٩. _ ١٦- عبد الغفار، هناء - الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجا دار الحكمة بغداد ٢٠٠٢ .
- ١٧- كوكب سرمد التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والادوات جامعة الموصل الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ٢٠٠٢ .
- ١٨- غانم والمسيبلي، عدنان، لبنى حسين صالح دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية (في الجمهورية اليمنية) - مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد ١٩ — العدد الثاني _ دمشق ٢٠٠٣ .
- ١٩- جمال وحسن، دنيا حامد، تغريد سعيد، دراسة ميدانية الامكانات السياحية في محافظة كربلاء» مجلة كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية - العدد 40/اكتوبر/ ٢٠٠٢ .
- ٢٠- مخير وامين، محفوظ صالح، نضال عبد العال، مبادئ الاثار السياحية، بغداد ١٩٨٨